

المرأة في الأمن العام مسيرة مستمرة بنجاح الرائد شديد: كسر التفكير الذكوري النمطي

على الرغم من كل الجراح والعوائق والمصاعب، لا يزال لبنان يكافح ليبقى رائداً في مجالات عدة ذاع صيته فيها، لاسيما الدفاع عن حقوق المرأة، وتوسيع دائرة المساواة بينها وبين الرجل، سواء في المجتمع او في العمل

من اللواء انطون الدحداح الذي كان اول من سمح للمرأة بالانخراط في صفوف الامن العام الى اللواء عباس ابراهيم، مسيرة مستمرة لاعلاء شأنها في المؤسسات العسكرية كونها تمثل نصف المجتمع.

في السنوات الماضية، تبوأَت المرأة في الامن العام ارفع المناصب، وهي تشارك اليوم في شكل فعال في مختلف اقسام المديرية، لاسيما في فوج المدهامات والامن السيبراني وحرس الحدود بعدما اثبتت حرفية ومهنية عالية في مختلف القطاعات، حتى اصبحت شريكة اساسية للرجل في تطوير العمل الامني والعسكري وحل النزاعات.

من بين هذه المناصب مدير مكتب المدير العام للامن العام، الذي تشغله حالياً الرائد نسرين شديد، حيث يشكل وجودها على رأسه كسراً للصورة النمطية عن دور المرأة في الاسلاك العسكرية، ورسالة من الامن العام يؤكد فيها ان المعيار الاساسي الذي يعتمد في تبوؤ المراكز يبقى الالتزام والطموح والعمل الجاد.

"الامن العام" التقى الرائد شديد وحوارته عن دور المرأة في الامن، وعن التحديات التي تواجهها في المؤسسات العسكرية، فقالت: "كان الامن العام في لبنان والبلدان العربية سابقاً بين مختلف المؤسسات الامنية والعسكرية في تطويع الاناث منذ العام 1973 وحتى اليوم، حيث وصلت نسبة الاناث في المديرية بين عسكريين وضباط ومفتشات الى 11,59%، وهي النسبة الاعلى مقارنة بسائر المؤسسات الامنية والعسكرية. لقد شهدت المديرية اعلى نسبة تطويع للاناث بعد تسلم المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم مهامه على رأس المديرية. في العام 2018 تم وضع خطة خمسية قضت بمتابعة عملية التطويع لتصل نسبة الاناث الى 25% من عديد المديرية، لكن مع الاسف، فان الظروف التي مرت

فيها البلاد لم تسمح بتحقيق ذلك بعد توقف عمليات التوظيف والتطويع، غير ان النية لا تزال موجودة لتحقيق هذا الهدف بعدما لمسنا وقائع عديدة اثبتت نجاح هذه التجربة".

ما هو السبب وراء زيادة اقبال النساء على القطاعات الامنية والعسكرية؟
عوامل عدة ساهمت في ذلك، منها السمعة الطيبة التي تتمتع بها المديرية العامة للامن العام وكونها تضم جهازاً ادارياً وآخر أمنياً في الوقت نفسه، كما ان فكرة انخراط المرأة في السلك العسكري تعتبر فكرة جميلة ومغرية في ذاتها. هذا فضلاً عن ان هذه الوظيفة، تبقى كما يقال وظيفة دولة، لذا فهي تشكل ضماناً لحاضر ومستقبل الفرد وعائلته على مختلف الصعد لاسيما الصحية منها.

لماذا هذا الاصرار على اشراك المرأة؟
ان الامن العام في معظم مديرياته واقسامه على تماس مباشر مع المواطنين والتعاطي مع المدنيين امر تتقنه المرأة بشكل كبير، كما ان المجتمع يضم ذكورا واناثا وقد اردنا ان نكون صورة مصغرة عنه بكل مكوناته، فقد اثبتت الدراسات ان ثقة المواطن بجهاز امني معين تكون اكبر عندما يرى فيه انعكاساً لمجتمعه بجميع اطرافه ومناطقه وطوائفه، وهذا ما يظهر جلياً عبر مفهوم الشرطة المجتمعية، وهو مفهوم جديد نعمل عليه بجهد كبير لتنمية الثقة بين المواطن والدولة فنحوه الى شريك لها في مكافحة الجرائم والامن الاستباقي.

هل تفقد المرأة جانباً من انوثتها لدى التحاقها بالسلك العسكري؟
على الاطلاق. خلال تجربتي الشخصية لم اجد ان الالتحاق بالسلك العسكري يؤثر سلباً على دور المرأة كائناً او كأم وزوجة. ما يحصل

هو زيادة لثقة المرأة بنفسها، الامر الذي يفسره البعض انتقاصاً من انوثتها، لكنني لا اوافقهم الرأي. اذ يمكن ان تكون المرأة حنونة ولينة في حياتها الشخصية وصلبة وقوية في عملها، والامر ان لا يتعارض بل يتكاملان. اذا اردنا ان نقلب الادوار، يحق لنا ان نسأل هل تتأثر رجولة المرء اذا قام بعمل يطغى عليه الوجود النسائي، كالممرضين مثلاً الذين كان لهم دور رائد ومميز خلال فترة الجائحة؟ بالطبع لا.

اي قسم من اقسام المديرية برعت فيه المرأة اكثر من غيره؟

انخراط المرأة في الامن العام لم يكن يوماً محصوراً بالوظائف الادارية، فوجود العنصر النسائي في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية مثلاً، امر حيوي لا يقتصر على تفتيش المسافرين وحقائبهم فحسب بل يشمل التعاطي مع حالات معينة وفتات هشة من الضحايا او الضحايا المحتملين خاصة من النساء. كما اننا نرى في كثير من الاحيان تجاوباً اكبر من الرجال في التحقيقات التي تجريها النساء لتمتعهن بقدرة على اجراء مقاربات معينة للامور اكثر من الرجل. هنا لا ننقل من قيمة الرجل وقدرته ولا نريد ان نلغي دوره، لكننا نشير الى اهمية وجود التنوع في التعامل مع حالات مماثلة.

اين الامن العام من تطبيق بنود القرار الاممي 1325؟

هذا القرار والمبادرات المماثلة تساهم بدور فعال في تعزيز الدور القيادي للمرأة. فالقرار الذي صدر عن مجلس الامن بالاجماع عام 2000، يؤكد مجدداً حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في السلام والامن، كما يدعو الى زيادة تمثيلها على جميع مستويات صنع القرار وتفعيل



مدير مكتب المدير العام للامن العام الرائد نسرين شديد.

دورها في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات. فالخبراء في هذا المجال يؤكدون ان وجود المرأة على طاولة المفاوضات يجعل منها مفاوضات فعالة اكثر وتدوم لفترة اطول. هذا الواقع مثبت بالارقام، اذ يشير الباحثون الى ان مشاركة النساء تساهم في انجاح المفاوضات وتقلل من امكان فشلها بنسبة 64%، كما ان نتائجها تكون شمولية اكثر. فالقرارات التي تصدر عن المفاوضات التي تشارك فيها جميع شرائح المجتمع، تختلف كلياً عن تلك التي تشارك فيها فئة واحدة. كما ان تغييب نصف المجتمع عن اي مفاوضات، يؤدي الى منعه من التعبير عن ارائته وحاجاته والقرارات الصادرة عنها غير عادلة وغير شاملة. من هنا بدأنا التركيز في المديرية على دمج النوع الاجتماعي بسياسات الامن العام، واخذ حاجات الرجال والنساء على حد سواء لدى طرح اي مشروع لضمان نجاحه.

المرأة المقاتلة... جاهزة

تمثل الدول الاسكندنافية نموذجاً رائداً في تشجيع تولي المرأة للمناصب القيادية في الجيش. فقد اصبحت الزوج، على وجه الخصوص، اول دولة تسمح للنساء بالعمل في غواصاتها العسكرية وذلك منذ العام 1995.

في الولايات المتحدة، رفعت وزارة الدفاع الاميركية في الاونة الاخيرة الحظر الذي كان مفروضاً على مشاركة النساء في العمليات القتالية.

هل من تملل لهذه الفكرة لدى الرجال في المديرية؟

وجود النساء في الامن العام قديم وجميع عناصرنا معتادون عليه، على الرغم من انه يشكل خروجاً عن التفكير الذكوري النمطي الذي يجب محاربته في التربية وفي المنزل والمدارس والمناهج الدراسية، لأن وجوده يمنع قيام تنمية مجتمعية مستدامة.

كيف شجعت القوانين الداخلية للمديرية انخراط المرأة؟

لا بد من التطرق الى الفترة الاخيرة التي مررنا بها خلال جائحة كورونا والتي كانت حافلة بالتحديات خاصة للمرأة العاملة التي اضطرت الى تحمل ضغوط ومسؤوليات اضافية، الا ان القرارات التي اصدرها اللواء ابراهيم سهلت علينا الكثير من الامور ومنحتنا دعماً كنا في امس الحاجة اليه لتجاوز هذا الظرف الصعب. فقد اوعز بأن تقتصر خدمة النساء في المديرية على ايام معينة لتتمكن الامهات من مواكبة اوقات دراسة اطفالهن، كما اعفى العناصر الحوامل من المجيء الى المديرية وطلب منهن ملازمة منازلهن خوفاً على صحتهن. هذا امر انفردنا به في المديرية، من دون ان ننسى حضارة الامن العام التي توفر لعناصرنا حضناً آمناً لاطفالهم يتلقون فيه مستوى عالياً من التعليم بأسعار رمزية.

هل ترين امرأة على رأس المديرية العامة للامن العام يوماً ما؟

لم لا. لا شيء يمنع ذلك. في لبنان ارى اننا نسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق المساواة من خلال تعديل عدد من القوانين والتشريعات التمييزية ضد المرأة، كما ان تفعيل دور الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الامم المتحدة كلها تصب في هذا الاطار. لكن على الرغم من ذلك لا يزال التمثيل النسائي خجولاً في المجالس النيابية والبلدية، من هنا ضرورة وضع كوتا نسائية تكون وسيلة لزيادة التمثيل على جميع الصعد، وصولاً الى المساواة الكاملة.